

أولويات 2014-2012
بالنسبة للأردن
في إطار التعاون مع الجوار





أولويات 2012-2014 بالنسبة للأردن في إطار التعاون مع الجوار

كل طلب لإعادة طبع أو ترجمة هذه الوثيقة أو جزء منها يجب توجيهه إلى إدارة التواصل: **F67075** سترازيبورغ، أو publishing@coe.int كل مراسلة أخرى أو استفسار بخصوص مضامين هذه الوثيقة يجب توجيهها إلى الإدارة العامة للبرامج.

الغلاف و التوضيب: قسم الوثائق والمنشورات، مجلس أوروبا
الصور: محمد ابن الحسين ومجلس أوروبا

©مجلس أوروبا، يناير 2013
أنجز في مطابع مجلس أوروبا

وأكد إرادة الأردن التوقيع على وثيقة «التعاون مع الجوار» خلال الزيارة الرسمية للأمين العام إلى الأردن يوم 27 مايو 2012. وأشار كذلك إلى أن الأردن قد يقوم بدراسة إمكانيات الحصول على وضع الشريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية للاتحاد الأوروبي. وبهدف وضع اللامسات الأخيرة على أولويات التعاون الحالية، حل وفد من الأردن بستراسبورغ يومي 23 و24 أبريل، وأجرى مناقشات معمقة مع أمانة مجلس أوروبا.

لقد عقد مجلس أوروبا العزم، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأوروبي، على مواكبة الأردن ومساعدته في مسلسل الإصلاح المؤسساتي الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة وقامت الحكومة بتنقيته من أجل الوصول إلى بناء مجتمع ديمقراطي وغير إقصائي. ومن شأن مساعدة مجلس أوروبا، في هذا السياق، أن تكون أساسية بالنسبة للتغيرات السياسية والاقتصادية المهمة التي يجب أن تتم خلال سنة 2012. وقد شكل الحضور والمشاركة الفاعلة للمجلس الأوروبي في الاجتماع الأول لفريق العمل الذي يضم الأردن والاتحاد الأوروبي مثالا واضحا على هذا الالتزام.

سجلت لجنة الوزراء في دورتها المائة وواحد وعشرين، التي انعقدت في 11 مايو 2011 بإسطنبول، اقتراحات الأمين العام المتعلقة بسياسة مجلس أوروبا إزاء الجوار المباشرة ودعته إلى إعداد خطة عمل لإعمال هذه السياسة.

وفي هذا الإطار، تم ربط اتصالات على مستوى عال مع السلطات الأردنية لتحديد مجالات التعاون التي قد يمكن لمجلس أوروبا أن يقدم فيها مساعدة قيمة اعتبارا للخبرة التي يتوفر عليها. وقد التقى الأمين العام بالسيد ناصر جودا، وزير الشؤون الخارجية، على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبيرك 2011 بنيويورك. وفي أعقاب هذا الاجتماع، تم تبادل العديد من وجهات النظر مع سفير الأردن في بروكسيل، وأجرى وفد رفيع المستوى من أمانة مجلس أوروبا، بعمان يومي 8 و9 فبراير، مناقشات تخص مجالات التعاون المحتملة. استقبل الأمين العام بتاريخ 18 أبريل صاحب الجلالة عبد الله الثاني، ملك الأردن، بستراسبورغ. وكان الملك مرفوقا برئيسي غرفتي البرلمان الأردني ووزير الشؤون الخارجية. وبهذه المناسبة، أكد الملك من جديد التزامه بالإصلاحات الديمقراطية



الأهداف الرئيسية

ويمكن أن يشكل انضمام الأردن إلى لجنة البندقية كذلك أولوية على الأمد القصير. فضلا عن ذلك، يمكن أن يدعم مجلس أوروبا إصلاح النظام القضائي قصد النهوض باستقلاله وفعاليته. ويمكن أن يشكل الانضمام المحتمل للأردن إلى بعض معاهدات مجلس أوروبا المفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء إليها، طبقا للمساطر المعروضة في المعاهدات المذكورة، كذلك عملا ذا أولوية. تم اقتراح أنشطة على المدى المتوسط في مجالات حرية التعبير/ حرية وسائل الإعلام ومشاركة الشباب وتمكين النساء من ممارسة استقلاليتهم وحقوق المرأة. وسيتم تقديم معلومات تكميلية عن العمل ذي الأمد المتوسط في مرحلة لاحقة، بعد مناقشة تلك الأنشطة بتفصيل مع الشركاء الأردنيين وثيقي الصلة بالموضوع.

تعرض هذه الوثيقة حول أولويات التعاون مع الجوار بالنسبة للفترة 2012-2014 مجالات العمل المحتملة، التي وقع عليها الاختيار حسب الأولويات الحالية للسلطات الأردنية. وتستجيب المساعدة التي يقدمها مجلس أوروبا بكيفية ممنهجة لطلب يتمثل في إعداد كافة الأنشطة المذكورة في هذه الوثيقة بتشاور وثيق مع السلطات الأردنية. وهي تعكس الحاجيات التي عبرت عنها هذه الأخيرة خلال مسلسل المشاورات. وتنص هذه الوثيقة على مساعدة قصيرة ومتوسطة الأمد في قطاعات محددة ذات أولوية. يمكن أن يبدأ التعاون في مجال القضاء الدستوري والمساعدة الانتخابية بسرعة مع اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية والقانون (لجنة البندقية) التابعة لمجلس أوروبا.



«أولويات 2012-2014 بالنسبة للأردن في إطار التعاون مع الجوار»

المجالات ذات الأولوية على الأمد القصير

القضاء الدستوري

بالمحكمة الدستورية ولبلورة الشروط المواتية لاشتغالها بكيفية فعالة. ويمكن أن يتبين أن الأنشطة الواردة بعده أنشطة وجيهة، تكملة لتلك التي يدعمها مانحون آخرون. ويمكن أن تدرج بصفة خاصة في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن في مجال إصلاح القضاء. أكد الأردن، علاوة على ذلك، رغبته في أن يصبح عضوا في لجنة البندقية في المستقبل القريب.

يشكل القضاء الدستوري مسألة ذات أولوية في أجندة الإصلاح بالأردن. وفي إطار الإصلاحات الدستورية بالأردن، تم عرض مشروع القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية الجديدة على أنظار الغرفة السفلى للبرلمان. تعتبر السلطات الأردنية لجنة البندقية بمثابة الشريك الرئيسي في هذا المجال. وبهذا الصدد، اقترحت تعيين «ضابط ارتباط». وقد طلبت، بكيفية أدق، مساعدة لوضع اللمسات الأخيرة على القانون المتعلق



• تنظيم اجتماع مشترك، قبل إحداث المحكمة الدستورية، يضم خبراء من لجنة البندقية ومختلف الأطراف المشاركة من الأردن (مثل أعضاء اللجنة القانونية للغرفة السفلى للبرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ) بعمان، من الآن وإلى نهاية مايو 2012. ويتناول هذا الاجتماع بصفة خاصة القضايا المعقدة التي تخص مشروع قانون المحكمة الدستورية؛ • تقدم لجنة البندقية، مباشرة بعد إحداث المحكمة الدستورية، مساعدتها قصد إعداد القانون الداخلي للمحكمة الدستورية وأنظمة أخرى لضمان حسن تسييرها، بالاستناد إلى الممارسات الجيدة ذات الصلة؛ • تشمل أنشطة تقوية قدرات أعضاء ومستخدمي المحكمة الدستورية زيارات دراسية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وإلى المحكمتين الدستوريتين الألمانية والإيطالية. وقد تكون الورشات المنظمة بهذا الصدد، بالتعاون مع المحكمة الدستورية، مناسبة لتبادل الآراء مع محاكم دستورية أخرى، في أوروبا وفي العالم العربي، حول قضايا فصل السلط واستقلال القضاء، وحول تدبير القضايا المعروضة وتكنولوجيات المعلومات؛ • قد يكون بالإمكان، بمجرد ما تصبح المحكمة الدستورية إجرائية بشكل كامل، مساعدتها في مهمتها المتمثلة في حماية حقوق الإنسان والدفاع عن سمو الدستور، خصوصا بتيسير إدماجها في الشبكات الإقليمية والدولية (اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، المؤتمر العالمي حول القضاء الدستوري).	الأنشطة المقترحة
• تتم مناقشة الممارسات الجيدة المتعلقة بإحداث المحاكم الدستورية مع الفاعلين المعنيين وتؤخذ بعين الاعتبار في مشروع القانون النهائي؛ • تتم مناقشة الممارسات الجيدة المتعلقة بالقانون الداخلي والقوانين الأخرى مع الفاعلين المعنيين وتؤخذ بعين الاعتبار في النصوص النهائية؛ • تكون محكمة الأردن الدستورية القادمة طرفا مشاركا في الشبكات الإقليمية والدولية. ويصبح الأردن عضوا في لجنة البندقية؛ • تتم تقوية قدرات أعضاء ومستخدمي المحكمة الدستورية.	النتائج المرتقبة
البرلمان، النظام القضائي، المحكمة الدستورية القادمة، المحكمتان الدستورتان الألمانية والإيطالية، الشبكات الإقليمية والدولية للمحاكم الدستورية.	الشركاء

التشريع والممارسة الانتخابيين

عبرت السلطات الأردنية، خلال زيارة ممثلي مجلس أوروبا للأردن في فبراير 2012، عن رغبتها في الشروع في التعاون مع لجنة البندقية في المجال الانتخابي، خصوصا في ما يتعلق بإحداث اللجنة الانتخابية المستقلة وقدراتها، من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والفاعلين الآخرين في المسلسل الانتخابي وإصلاح النظام الحالي لمعالجة الشكاوى والطعون الانتخابية. سيتم تحديد الأنشطة وتفعيلها بالتعاون وثيق مع فاعلين آخرين موجودين في الأردن وبرامجهم الحالية والمستقبلية المتعلقة بتقديم المساعدة (خصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) لضمان تكامل في المقاربة وتنسيق متواصل وفعلي.

في سنة 2011، اعتمد الأردن عدة تعديلات دستورية، تنص على وجه الخصوص على إحداث لجنة انتخابية مستقلة. وبعد المصادقة على تلك التعديلات الدستورية، أعلن صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني أن الانتخابات التشريعية القادمة يمكن أن تُجرى منذ حلول سنة 2012. صادق البرلمان على إحداث اللجنة الانتخابية المستقلة في نهاية مارس 2012، وأقرها الملك في بداية شهر أبريل. وتم تعيين أعضاء اللجنة بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في 6 مايو 2012. ويقوم البرلمان حاليا بدراسة عدة مشاريع قوانين، خصوصا مشروع القانون الانتخابي ومشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية. وفي 2011-2012، أعلن الأردن أنه قد يطلب المساعدة الدولية ليصبح تشريعه الانتخابي وممارسته قريبين من المعايير الدولية.

• مشاركة ممثلين عن الأردن في المؤتمر الأوروبي للإدارات الانتخابية (4-5 يونيو، تالين Tallinn، إستونيا)؛ • ندوات/موائد مستديرة حول المعايير الدولية في المجال الانتخابي مع اللجنة الانتخابية المستقلة ووزارة الداخلية والأطراف المشاركة الأخرى (يونيو - شتبر 2012)؛ • ندوات لتكوين المكونين موجهة لفائدة المسؤولين عن الإدارة الانتخابية ومستخدمي اللجنة الانتخابية المستقلة (تتمحور حول كيفية اشتغال الهيئات الانتخابية)؛ • ورشات تكوينية حول معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية لفائدة اللجنة الانتخابية المستقلة والنظام القضائي؛ • تكوين الصحفيين في مجال التغطية المنصفة والمتوازنة للحملات الانتخابية. علاوة على ذلك، يمكن تقديم مساعدة الخبراء وإعداد الآراء حول مشاريع القانون في مجالات اشتغال الإدارة الانتخابية الجديدة والأحزاب السياسية وتغطية وسائل الإعلام للحملات الانتخابية ومساطر الشكاوى والطعون، بناء على تقديم السلطات لطلبات خاصة.	الأنشطة المقترحة
• اقتسام التجارب والممارسات الجيدة في ما يتعلق بهيئات تدبير الانتخابات؛ • تحسيس متنام للفاعلين المعنيين حول المعايير الانتخابية الدولية؛ • تقوية قدرات أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة ومستخدمي الإدارة الانتخابية؛ • تقوية قدرات أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة والنظام القضائي في مجال الشكاوى والطعون الانتخابية؛ • تقوية قدرات الصحفيين في ما يتعلق بالممارسات الجيدة للقيام بتغطية منصفة ومتوازنة للانتخابات.	النتائج المرتقبة
اللجنة الانتخابية المستقلة القادمة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، الجمعيات المهنية للصحافيين	الشركاء

استقلال النظام القضائي وفعاليته



وستُعطى الأولوية لتفعيل استراتيجية المجلس القضائي سارية المفعول. وتجري حالياً مراجعة مشاريع القانون حول النظام القضائي والقضاء الإداري لتعكس التعديلات الدستورية التي تمت المصادقة عليها في الآونة الأخيرة.

بتاريخ الفاتح من فبراير، عرض رئيس محكمة النقض والمجلس القضائي، السيد محمد المحاميد، على أنظار صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني استراتيجية النظام القضائي 2012-2014 الهادفة إلى تطوير النظام القضائي وتحسين أدائه وحياده واستقلاله.

• يمكن تسير إصلاح النظام القضائي بإعداد وتقديم دراسة تقييم حول فعالية النظام القضائي تعتمد على أدوات تقييم أداء المحاكم التي قامت اللجنة الأوروبية لفعالية القضاء بإعدادها. ويمكن أن يندرج ذلك بكيفية مفيدة في العمل الذي قام به الاتحاد الأوروبي ومناحون آخرون ميدانيا قصد تقوية واستقرار الإطار الاستراتيجي من أجل إصلاح القضاء في الأردن. قد يضع مجلس أوربا خبرة ومنهجية اللجنة الأوروبية لفعالية القضاء رهن الإشارة. ويمكن القيام في مرحلة أولى بتقييم محدد الهدف للنظام القضائي الحالي بهدف إعداد برنامج للتعاون. وقد يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار خلاصات تحليل FFPM الذي أنجزته السلطات الأردنية في إطار إعداد استراتيجية للنظام القضائي. وبالفعل، يمكن أن تأتي القيام بمشاريع وأنشطة مع مجلس أوربا، عند الحاجة، لتكملة وتقوية استراتيجية النظام القضائي المشار إليها أعلاه. قد تتناول الدراسة في البداية المحاكم النموذجية التي يجب تحديدها بمعية السلطات الأردنية، لتشمل بعد ذلك تسير النظام القضائي. وقد يتضمن هذا التقييم توصيات مصحوبة بخارطة طريق لتفعيلها. وستركز على الجوانب التالية: - الهيكل التنظيمي والإطار القانوني للنظام القضائي؛ - الخدمات التي تقدمها المحاكم، وحاجياتها ومواردها القضائية والمالية؛ - المدة التي تستغرقها المساطر؛ - المستخدمون وإنتاجيتهم؛ - معايير تقييم الجودة. بإمكان الأردن أن يطلب كذلك صفة ملاحظ لدى اللجنة الأوروبية لفعالية القضاء.	الأنشطة المقترحة
• تحسين فعالية النظام القضائي بدراسة الإطار القانوني الذي تمت مراجعته وتقوية قدرات المجلس القضائي، على أساس دراسة لتقييم الحاجيات وصياغة توصيات تهدف إلى تحسين أداء المحاكم ومساعدة تتبع محددة الهدف. ويتم تفعيل هذه النتيجة المنتظرة بكيفية مشتركة مع اللجنة الأوروبية لفعالية القضاء.	النتائج المرتقبة
النظام القضائي، وزارة العدل، وزارة التنمية السياسية، وزارة الداخلية، هيئات المحامين، البرلمان، المجلس القضائي، المحكمة الدستورية القادمة، وزارات أخرى.	الشركاء

ندوة حول اتفاقيات مجلس أوربا

عبرت السلطات الأردنية عن اهتمامها بالنظر في شأن انضمامها إلى بعض اتفاقيات مجلس أوربا التي ذكر بعضها في مخطط عملها بين الاتحاد الأوروبي والأردن ساري المفعول حالياً.

وقد ينظم مجلس أوربا، في هذا السياق، ندوة تكون مناسبة لتناول القضايا المتعلقة بالانضمام إلى بعض اتفاقيات مجلس أوربا الأساسية.

• تمكن الندوة من الوصول إلى فهم عميق للسلسلة المفصلي للانضمام إلى بعض اتفاقيات مجلس أوربا الأساسية، وكذا التداعيات الملزمة لهذا الانضمام؛ • طلبات رسمية من الأردن لدعوته للانضمام إلى بعض اتفاقيات مجلس أوربا.	النتائج المرتقبة
أساساً وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل ووزارات أخرى، حسب مضمون الندوة.	الشركاء



© Mohammad Ben Hussein – ENPI Info Centre

وسائل إعلام اجتماعية/شبابية

حولت الإنترنت والأرضيات التفاعلية والشبكات بيئة وسائل الإعلام والاتصال التي نعتبر أنها تقدم آفاقاً فعلية للتحرك. غير أن تلك الأرضيات قوت في نفس الوقت قدرة المجموعات المنظمة العنصرية والحاكمة على الوصول إلى الجمهور. ومن الحكمة، في بيئة الاتصال الجديدة هذه، الاعتماد على الاستعمال الإيجابي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال للحد من انتشار خطاب الحقد وتشجيع ثقافة التسامح والتفاهم والمساواة بين الجنسين وإمكانية العيش في ظل الديمقراطية. والفاعلون الأساسيون لتطوير إمكانية الاستعمال الإيجابي هم الشباب. يمكن أن يشارك الأردن في مشروع مجلس أوروبا «الشباب ضد خطاب الحقد على الخط»، الذي يهدف إلى أن يقدم للشباب ولمنظمات الشباب المحفز والكفاءات والوسائل الضرورية للتعرف على انتهاكات حقوق الإنسان على الخط ومحاربتها.

يقوم هذا المشروع على التزام وتصميم الشباب، المدونين والمناضلين في شبكة الإنترنت المدافعين على حقوق الإنسان، على تهيين وتعبئة شباب آخرين ضد كافة أشكال العنصرية وخطاب الحقد، على الخط. وأنه لأمر أساسي، من أجل بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وأكثر تضامناً، أن يشارك الشباب بفعالية في اتخاذ القرارات وفي الأفعال. ذلك أن مشاركة المرء وكونه مواطناً فاعلاً، معناه توفره على الحق والوسائل والمكانة وإمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها والانخراط في أعمال وأنشطة من أجل المساهمة في بناء مجتمع أفضل.

ولهذه الغاية، يمكن أن يقوم مجلس أوروبا بتكوين منشطين للشباب وكذا مسؤولي ومستخدمي منظمات الشباب غير الحكومية والمنظمات الطلابية على التربية على حقوق الإنسان والحوار بين الثقافات وعلى مشاركة الشباب وعلى التربية على المواطنة الديمقراطية.

يمكن أن يشجع مجلس أوروبا على إعداد ضمانات قانونية ومؤسسية لحرية التعبير وصحافة ذات جودة أفضل ومشهد إعلامي تعددي لوسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديدة، طبقاً للمعايير الأوروبية والدولية، بواسطة الوسائل التالية:

- مساعدة تتعلق بالإطار التنظيمي لحرية التعبير ووسائل الإعلام. ويمكن أن تتعلق القضايا الأولى التي يتم تناولها بوضع الإطار القانوني لوسائل الإعلام الجديدة.
- دعم تفعيل الإطار التنظيمي المتعلق بوسائل الإعلام والتنظيم الذاتي.

• أنشطة تقوية القدرات لفائدة الصحفيين. ويمكن أن تكون القضايا التي تجب معالجتها بالأولوية هي التالية: تكوين الصحفيين في مجال التغطية الإعلامية للانتخابات (نشاط يجب أن ينجز تحت رعاية اتفاقية البندقية)؛ التكوين المشترك لفائدة وسائل الإعلام والشرطة. ويمكن تقديم المساعدة في البداية بواسطة المعهد الأردني لوسائل الإعلام. يمكن أن يساعد مجلس أوروبا كذلك في النهوض بصحافة أخلاقية ومتسامحة وعلى رد الفعل بكيفية تتسم بالفعالية إزاء أعمال انتهاك القانون وأخلاقيات المهنة، بما في ذلك خطاب الكراهية.

النهوض بحقوق الإنسان في صفوف مستخدمي المصالح المكلفة بإنفاذ القانون

يمكن التفكير في أنشطة تكوينية لفائدة مستخدمي المصالح المذكورة أعلاه (مثل قوات حفظ النظام أو مصالح لمؤسسات السجنية) لضمان احترام الحقوق الأساسية. ويمكن أن تستهدف هذه الأنشطة، التي يجب تحديدها في ما بعد أعرق بتشاور مع السلطات الأردنية بمنااسبة القيام بمهمة استكشافية، قضايا مثل تشجيع الممارسات التي تحترم حقوق الإنسان في إطار الحفاظ على النظام العام. وسيأخذ التحديد الدقيق للأنشطة بعين الاعتبار مشاريع التعاون التي تم إعمالها أو التي يمكن بلورتها بشكل ثنائي من طرف الدول الأعضاء في مجلس أوروبا التي يمكنها أن تنقل الممارسات الجيدة في هذا المجال.



يمكن أن يدعم مجلس أوروبا السلطات الأردنية في النهوض بحقوق المرأة، خصوصا ما يتعلق بتشجيع مشاركتها في الحياة السياسية ومحاربة العنف ضد المرأة.

مشاركة النساء



الأردن ممثل في أنشطة شبكة مركز شمال- جنوب الهادفة إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة العمومية والسياسية.

الأنشطة المقترحة

العنف ضد المرأة

مجلس أوروبا (210 STCE) ويرمي، في مرحلة ثانية إلى تقوية قدرات المهنيين المعنيين وتشجيع تمكين ضحايا العنف من تحقيق استقلاليتهم.

يرمي هذا المشروع، في مرحلة أولى، إلى التحسيس بالصوصك الدولية الهادفة إلى الوقاية من العنف ضد المرأة ومحاربتة، خصوص اتفاقية

الأنشطة المقترحة

•تنظيم مؤتمر وطني لمناقشة مسألة العنف ضد المرأة من أجل الوقوف على الوضعية الحالية واقتسام التجارب والممارسات، والتحسيس باتفاقية مجلس أوروبا حول الوقاية من العنف ضد المرأة ومن العنف الأسري ومحاربتهم. ويمكن أن تشمل المشاركة ممثلين عن الحكومات وعن البرلمانات، والنظام القضائي وتطبيق القوانين والمجتمع المدني، وممثلين وخبراء من بعض الدول الأعضاء في مجلس أوروبا؛

•القيام بأنشطة لتقوية القدرات، خصوصا بفضل تكوين الفاعلين/المهنيين المعنية، وزيارات دراسية (بشكل متكافئ واقتسام الممارسات الجيدة) وتمكين ضحايا العنف من تحقيق استقلاليتهم.



مع الاتحاد الأوروبي، وبصفة خاصة مع مندوبية الاتحاد الأوروبي في عمان ومع شركاء آخرين ومساهمين ماليين، وطنيين ودوليين. سيتم تمويل التعاون مع الأردن، على غرار الأعمال المقترحة في البرامج مع بلدان جوار أخرى، بواسطة موارد خارج الميزانية.

وسيتبع تفعيل التعاون مع الأردن من طرف لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا بواسطة مجموعة مقرريها عن العلاقات الخارجية (GR-EXT). وستقوم الأمانة بكيفية منتظمة بإخبار مجموعة المقررين هذه عن مدى التقدم الحاصل في المشاريع. ولهذه الغاية، سيقوم مكتب المديرية العامة للبرامج بإعداد تقرير يقدم حصيلة منتصف المسار وتقرير نهائي للتقييم.

تمت صياغة تلك المقترحات بتشاور وثيق مع الاتحاد الأوروبي. وسيتم تحديد الأنشطة وتفعيلها بكيفية يتم معها ضمان تكامل المقاربات وتنسيق وثيق مع الأعمال التي تم الشروع فيها سلفاً أو تلك التي من المنتظر أن يقوم بها فاعلون آخرون في الميدان، وعلى وجه الخصوص مندوبية الاتحاد الأوروبي في الأردن؛ وهو أمر أساسي لضمان تحقيق تنسيق مستمر وفعلي ومواصلة الحوار الذي تم الشروع فيه من قبل. ويمكن القيام ببعض الأعمال الفورية في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا «تقوية الإصلاح الديمقراطي في بلدان الجوار الجنوبية». بيد أنه من الواجب أن يتم التكفل بالعمل الأوسع لمجلس أوروبا على نحو ما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة بواسطة موارد مالية تكميلية. وبهذا الصدد، يتم حالياً إجراء اتصالات



مكتب الإدارة العامة للبرامج

مجلس أوروبا

شارع أوروبا

F67075 ستراسبورغ - سويسرا

www.coe.int

E-mail : odgprog@coe.int